



العناصر الأساسية لسياسة قسم الشرطة بستايت كولج حول عدم التحيز في مجال عمل الشرطة والهجرة

حسب آخر تحديث: 2 ماي/ أيار 2022

الخلفية:

1. ما هو محتوى هذه السياسة؟ تحدد السياسة المذكورة المعايير المتعلقة بالتحيز في مجال عمل الشرطة والهجرة. تحظر السياسة جميع أشكال إنفاذ القانون القائم على التحيز والذي تم تعريفه على أنه أي معاملة أو نشاط لإنفاذ القانون قائم على نية الإضرار أو التمييز ضد شخص أو مجموعة بسبب أحكام مسبقة أو انحياز. تسعى هذه السياسة أيضا الى حث الأجانب على الالتجاء الى الشرطة والاستفادة من خدماتها، كما تنص على أن شرطة ستايت كولج تمتنع عموما عن طلب أو تجميع المعلومات المتعلقة بالوضعية القانونية للهجرة، علاوة على أنها لا تبلغ عن المهاجرين للحكومة الفدرالية ما لم يكن ذلك ضروريا لمواصلة تحقيق جزائي مفتوح.
2. على ماذا تنص السياسة في خصوص المهاجرين ضحايا الجرائم؟ تشير السياسة إلى حلين ممكنين لضحايا الإجرام من المهاجرين والدور الذي يلعبه أعوان الشرطة لمساعدتهم. أولا، هناك التأشيرة U المخصصة لضحايا بعض الجرائم الذين ساعدوا أعوان الشرطة. أما الصنف الثاني، فهو يتمثل في التأشيرة T المتاحة لضحايا الإتجار بالبشر.
3. ما هو نطاق هذه السياسة؟ تقتصر هذه السياسة على قسم الشرطة بمدينة ستايت كولج.
4. ما هو الهدف من هذه السياسة؟ الغرض من هذه السياسة هو توفير إرشادات حول تقديم الخدمات لجميع الأشخاص في مجموعتنا بما في ذلك الأجانب. يلتزم قسم الشرطة بمساعدة ضحايا جميع الجرائم، كضحايا العنف الزوجي، والاعتداء الجنسي، والعنف ضد الأطفال على سبيل المثال لا الحصر. إن قسم الشرطة بستايت كولج قام بصياغة هذه السياسة لغياب واحدة تتعلق بالمهاجرين بالتحديد.
5. من الذي صاغ التنقيح الخاص بالهجرة في هذه السياسة؟ تمت صياغة هذه السياسة من قبل رئيس قسم الشرطة بالتعاون مع مدير البلدية ومحاميها، وكذلك المركز القانوني لحقوق المهاجرين بكلية القانون بجامعة ولاية بنسلفانيا تحت قيادة العميدة شوبا سيفابراساد واديا.
6. هل عملت البلدية سابقا مع المركز القانوني لحقوق المهاجرين؟ نعم. أبرمت البلدية اتفاقية مع المركز القانوني لحقوق المهاجرين للقيام بأعمال مشتركة حول المسائل المتعلقة بالهجرة. بموجب هذه الاتفاقية شارك كل من البلدية والمركز في صياغة سياسة سليمة قانونيا، تعكس فلسفة وممارسات قسم الشرطة بستايت كولج. قدم المركز القانوني لحقوق المهاجرين مؤخرا أربع دورات تدريبية حول عدم التحيز في العمل الأمني في علاقته بالهجرة. كما قام المركز بالتعاون مع البلدية بإنشاء صفحة تجمع المصادر المتعلقة بالهجرة.
7. هل تعكس هذه السياسة وجهة نظر جامعة ولاية بنسلفانيا؟ لا. على الرغم من أن المركز القانوني لحقوق المهاجرين، وهو جزء من كلية القانون بجامعة ولاية بنسلفانيا شارك في مراجعة هذه السياسة، إلا أنها سياسة بلدية ستايت كولج فحسب ولا تعكس وجهات نظر جامعة ولاية بنسلفانيا.

القانون والسياسة:

1. هل تقوم هذه السياسة بتفضيل المهاجرين على مواطني الولايات المتحدة؟ لا. إن هذه السياسة تقر بالظروف الفريدة التي يواجهها الأجانب وتحثهم على التقدم للشرطة للإبلاغ عن الجرائم وطلب المساعدة الطبية عند الاقتضاء. تدعم السياسة المذكورة جميع الأشخاص بغض النظر عن وضعيتهم القانونية.
2. هل تحول هذه السياسة دون ممارسة الشرطة لدورها في التحقيق حول الجرائم وغيرها من قوانين الكومنولث؟ لا. تقر السياسة في طالعها بأن لا شيء بها يمنع قسم الشرطة بستايت كولج من إجراء التحقيق في الجرائم، كما أنه سيواصل التحقيق في الجرائم والمخالفات الأخرى التي تنتهك القوانين المحلية أو قوانين الولاية. يعمل قسم الشرطة على إنفاذ قانون الكومنولث والمجموعة التي يخدمها باستمرار، ويسعى للتعرف والحد من الأعمال الإجرامية، وتدهور الأوضاع في الأحياء، والمضار المتواصلة.
3. ما هي الفائدة التي تحققها هذه السياسة لقسم الشرطة بستايت كولج؟ توفر هذه السياسة لأعوان الشرطة الإرشاد اللازم من أجل القيام بواجباتهم داخل مجموعة ديموغرافية دائمة التغير. يقر قسم الشرطة بأنه مسؤول على الحفاظ على الأمن مع احترام الأفراد وحماية كرامتهم بغض النظر عن الوضعيات الفردية، وذلك من خلال شراكة مجتمعية تعزز الأمن والسلامة في الأحياء.
4. ما هي الفائدة التي تحققها هذه السياسة للمجتمع؟ لما يشعر المهاجرون بالأمان عند إبلاغ الشرطة عن الجرائم دون الخوف من تسليمهم إلى وزارة الأمن الداخلي، فإن ذلك يعزز السلامة العامة. توفر هذه السياسة في صيغتها المنقحة إرشادات واضحة حول موقف قسم الشرطة بستايت كولج فيما يتعلق بمكافحة التحيز في العمل الأمني والتزامه تجاه جميع أفراد المجتمع بما في ذلك الأجانب. إن مبادئ الشفافية وعدم التمييز والإدماج هي قيم هامة في مجتمعنا.
5. ما هي الأدوار النشيطة لقسم الشرطة بستايت كولج في مساعدة المهاجرين ضحايا الإجرام والاتجار بالبشر؟ تتضمن السياسة إجراءات محددة يتعين على أعوان الشرطة اتباعها في صورة تعاملهم مع ضحايا بعض الجرائم أو الاتجار بالبشر. يمكن لكل شخص أجنبي كان ضحية عمل إجرامي ارتكب داخل الولايات المتحدة طلب الحصول على التأشيرة U وذلك بغض النظر عن وضعيته القانونية في خصوص الهجرة. تستوجب هذه التأشيرة توفر شهادة مؤشر عليها من طرف أعوان الشرطة يقرون بها أن الضحية المعنية قدمت المساعدة في الماضي، أو بصدد تقديمها في الحاضر، أو ستقدم المساعدة في المستقبل في خصوص التحقيق حول الجريمة المرتكبة. في صورة تعرض الشخص الأجنبي للاتجار بالبشر، يمكنه تقديم مطلب في التأشيرة T. لا يستوجب صنف التأشيرة T المتاحة لضحايا الاتجار بالبشر الحصول على شهادة من أعوان الشرطة، إلا أنها قد تكون مفيدة لدعم طلب التأشيرة.
6. كيف يوفق قسم الشرطة بستايت كولج بين مساعدة ضحايا الجرائم الأجانب والامتناع عن جمع أو تبليغ المعلومات حول وضعيتهم القانونية للهجرة؟ يتمتع أعوان الشرطة بموجب هذه السياسة عن جمع أو تبليغ المعلومات المتعلقة بالوضع القانونية في مجال الهجرة. ولكنهم يلعبون في نفس الوقت دوراً أساسياً ونشطاً في دعم ضحايا الإجرام أو الاتجار بالبشر من الأجانب من خلال تقديم الشهادات الأمنية.
7. ما الذي يجعل هذه السياسة هامة؟ إن الأجانب ضحايا الإجرام معرضون للأعمال الإجرامية بسبب الخوف من الترحيل، والحوجز اللغوية، وكذلك المعلومات الخاطئة حول الشرطة والنظام القانوني بالولايات المتحدة، إلى آخره من الأسباب. لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على هذا [التقرير](#).
8. أين أجد المزيد من المعلومات؟ لمزيد من المعلومات حول تأشيرتي U و T، يرجى زيارة موقع ويب USCIS، أو زيارة [قائمة الموارد التالية](#) التي أنشأها المركز القانوني لحقوق المهاجرين بالتعاون مع قسم الشرطة بستايت كولج.